القدس فى العصر العثمانى

الوضع السياسِى والعَسكرى

دكتور

حسن احمد يوسف نصار

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية آداب قنا - جامعة جنوب الوادى

القدس فى العصر العثمانى

الوضع السياسى والعسكرى

المبحث الأول

الوضع السياسى لمدينة القدس فى العصر العثمانى

كانت الولايات العثمانية فى نهاية القرن الثامن عشر تدار من قبل ولاة يعينهم السلطان العثمانى مباشرة ويتمتع هؤلاء الولاة بسلطات واسعة وكان الوالى يعتمد فى إدارة ولايته الداخلية على مساعدين له غالباً ما يكونوا من أبناء نفس الولاية خاصة الألوية والمقاطعات ذات العصبيات القبلية الإقطاعية ومن هنا جاء اعتماد الولاة على الزعماء الإقطاعيين من متسلمين وغيرهم وكان دور الوالى فى المقام الأول يقوم على إقرار الأمن والسكينة وتأمين سلطة الدولة فى مختلف أنحاء الولاية وجمع الضرائب المطلوبة على إختلاف أنواعها وخاصة ضريبة الميرى ولم يكن للولاة اهتمام كبير برفاهية الشعب أو الحرص على تأكيد العدل بين أفراده[1] وعندما كان يعين والى جديد أو تجدد ولايته مرة أخرى كانت صور مرسوم التعيين ترسل إلى المقاطعات والمتسلميات التابعة للوالى ويطلب من حكام هذه الأماكن تلاوة المرسوم علناً فى حفل عام كما ورد فى مرسوم أحمد باشا الجزار والى الشام إلى يحيى بك متسلم القدس سنة ١٢١٩ هـ / ١٨٠٩ م[2] .

وعندما كانت تسوء العلاقات بين الوالى وحاكم القدس لم يتوان الوالى عن عزله وتعيين بدلاً منه وكان الوالى يضطر فى كثير من الأحيان إلى التغاضى عن بعض الأعمال التى كان يقوم بها بعض الحكام المحليين وذلك لمكانتهم السياسية أو الاجتماعية فى المنطقة أو لبعض الاعتبارات الدولية مثلما حدث مع «جبرا بوغوش» الذى تغاضت عنه الحكومة المصرية رغم إتهامه بالرشوة والتعسف والإعتداء على الناس وجاء بهذا الخصوص (أن

(١) يوسف الحكيم : سورية والعهد العثمانى ، ص ١٥ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٦ .

(٢) محكمة القدس الشرعية ، سجل رقم ٢٨٥ ، ص ٢٥ .

الجناب العالـى يرى الوقت غير مناسب لإثـارة مثل هذه المسائل ويفضـل إغماض الطرف وعدم المحاكـمة فمن خـلاف مع الإنجليـز إلى تعارض مـع استانبـول مما لا يجوز مـناواة الأهلين ولا سيما و «جبرا بوغوش» رجل ذو أشياع وأتباع)[1] .

كانت الأوضاع الـسياسية فى القـدس تتأثر بطبيعـة العلاقات التى تربـط والى الشام بوالى عكا وذلك لأهميـة القدس بالنسبة للولايتين فعندمـا نشب الخلاف بين درويش باشا والى الشام وعبد الله باشا والى عكا سنة ١٨٢٠ م ، كانت القدس تتبع الشام لذلك عندما قام عبد الله باشا بإرسال المدافع والذخيرة والعسـاكر إلى القدس بناء على طلب من الدولة رفض متسلم الـقدس دخول العساكر إليها بـعد أخذ المدافع والذخيرة فقط وبـقيت عساكر عبد الله خارج أسوار المدينة إلى أن أرسل درويش قواته فقامت بطرد قوات عبد الله خارج المدينة وإعادة هيبة الباب العالى وسيطرة العثمانيين عليها[2] .

وتبعاً لرغبة الدولة الشاهانية (العثمانـية) فى كسر شوكة العصاة والمتمردين فقد وقف الباب العالى فى هـذا النزاع إلى جانب درويش باشا وأمرت بعزل عـبد الله باشا من ولاية صيدا وإحالتها مع غـزة ويافا والرملة إلى خصمه درويش وهنا شعـر عبد الله باشا بحرج موقفه فكتب إلى محمد على باشا والى مصر يـستعطفه ويطلب منه التوسط لدى الحكومة العثمانيـة لأجل إرجاعه إلى منصبه فى عكـا وفعلاً أرسل محمد على بتشـجيع من الأمير بشير الشهـابى - الذى كان موجوداً فى مصر فى تـلك الفترة - إلى الأستانة يطـلب منها العفو عن عبد الله باشا فاستجابت الدولة العـثمانية إلى طلبه بشرط أن يدفع عبد الله باشا للدولة ٢٥ ألف كيس من المال[3] .

ويبدو أن عبد الله بـاشا نفذ شروط الدولة العثمـانية وأوفى بإلتزاماته تجـاهها ولذلك أنعمت عليه بألوية القدس ونابلس وجنين بالإضافة إلى صيدا وطرابلس .

ومع نهاية القرن الثـامن عشر وبداية التاسع عشر غزا نابليون بـونابرت مصر فى سنة ١٢٣٢ هـ /١٧٩٨م ثـم إتجه بجيشـه إلى فتح فلسطين فخلق بذلك وضعـاً سياسياً جديداً

(١) أسد رستم : المحفوظات المصرية الملكية، بيان ووثائق الشام، م٣، ص ٨ ، بيروت ١٩٤٠، ١٩٤٣ .

(٢) حيدر أحمد الـشهابى : تاريخ أحمـد باشا الجزار . ص ٣٥ ، نشـر وتحقيق الأب انطونيـوس شبلى وأغناطيوس عبده خليفة ، بيروت سنة ١٩٥٥ .

(٣) د. عبد العزيز سـليمان نـوار : وثائق أساسية من تاريـخ لبنان الحديث ، من ١٥١٧ إلى ١٩٢٠ ، بيروت، سنة ١٩٧٤ ، ص ٢٤٥ .

فى المنطقة وذلك أن قام أحمد باشا الجزار بتوجيه نداء إلى سكان الأولوية والمناطق الفلسطينية - الذين أذاقهم الجزار نفسه صنوف القهر والعذاب فى السابق[1] - طالباً منهم المساعدة والوقوف إلى جانبه ضد بونابرت وقد استجاب سكان القدس ونابلس إلى طلبه وخرج منهم ما يقرب من ثمانية ألف رجل شاركوا جميعاً فى المعارك ضد الغزو الفرنسيى[2] وعندما رأت الدولة العثمانية مدى الخطر الذى يحيط بها من جراء حملة بونابرت العسكرية على بلاد الشام فى ١٧٩٩ أصدرت من ناحيتها مرسوماً حثت فيه سكان البلاد على الوقوف إلى جانب أحمد الجزار فى قتاله ضد الفرنسيين لا سيما بعد أن احتل نابليون مصر وبدأ يتوسع فى بلاد الشام مبتدأ بفلسطين ، ولم يقتصر رد فعل الدولة العثمانية على إصدار القرارات العالية لدرء الخطر الأجنبى فقامت بتوزيع منشوراً مطولاً على سكان فلسطين بما فيهم القدس وضّحت لهم فيه مساوىء الفرنسيين وإتهمتهم بالكفر والفجر وأظهرت فيه موقف الفرنسيين المعادى لجميع الأديان وإنكارهم للرسل والأنبياء كما حثت السكان على الجهاد ضدهم وأن يكونوا على حذر من حيل أولئك الكافرين[3] ويستشف من هذا المنشور تركيز الدولة العثمانية على الدعاية الدينية فى محاولة منها لاستثارة حمية أهالى البلاد الوطنية لقتال الأعداء .

ومن جانبه حاول نابليون بونابرت إستمالة سكان فلسطين إلى صفه فبعد أن تحركت الجيوش الفرنسية تجاه فلسطين وزع هو أيضاً منشوراً مطولاً حاول من خلاله خداع سكان البلاد وأوهمهم بالحرص على مصالحهم وبيّن من خلال منشوره أنه جاء ليخلص الأهلين من ظلم الأتراك والجزار ، وبعد أن أمن بونابرت السكان على أرواحهم وعيالهم تظاهر بأنه حامى حمى الإسلام وحريص على المسلمين وأماكن عبادتهم وقد جاء فى منشور نابليون الذى بدأه بالبسملة «إننا حررنا لكم هذه السطور لنعلمكم أننا حضرنا إلى هذا الطرف بقصد طرد المماليك وعسكر الجزار عنكم . . وأن دين الإسلام لا يزال معتزاً ومعتبراً والجوامع عامرة بالصلاة وزيارة المؤمنين» تلك بعض الحجج الواهية التى تذرع بها نابليون ليكسب ود المسلمين ولكن الحقيقة أنه كان يهدف من وراء عمله هذا قطع الطريق المؤدى إلى الهند على بريطانيا ثم من ناحية أخرى تأمين إحتلاله لمصر والأمر الثالث هو

(١) حيدر الشهابى : المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

(٢) محمود العابدى : من تاريخنا ، مجموعة مقالات ، ص ١٨٨ ، مطابع الشركة الصناعية ، عمان سنة ١٩٥٩ .

(٣) نادر العطار : تاريخ سوريا فى العصور الحديثة ، جـ ١ ص ٢٧١ ، ٢٧٥ ، دمشق بدون تاريخ .

رغبة نابليون في عقد تحالفات دفاعية مع بعض الطوآئف والأقليات المنتشرة فى شمال بلاد الشام ضد الدولة العثمانية[١] .

تقدم نابليون إلى بلاد الشام على رأس ثلاثة عشر ألف مقاتل عن طريق العريش حيث أحتلها ثم احتل غزة والرملة وحاصر يافا ودخلها عنوة وارتكب فيها ابشع الجرائم والمذابح وكتب إلى سكان القدس . يطالبهم بالتسليم ولكن سكان المدينة وحاميتها أخبروه بأنهم تابعون لوالى عكا «ومن يحتل عكا يستطيع أن يخضعهم لأوامره» كما أخبره سكان المدينة أنهم لا يرغبون فى الحرب وأن مدينتهم مقدسة لأنه توجد بها أماكن مقدسة إسلامية ومسيحية ويهودية ويجب أن تبقى بعيدة عن الخراب والدمار وفعلاً ترك نابليون القدس وإتجه صوب حيفا واحتلها ثم واصل زحفه حتى وصل أسوار عكا حيث ضرب عليها الحصار[٢] .

وسواء استجاب نابليون لمطلب أهالى القدس أو لم يستجب فإن بونابرت لم يشأ أن يقامر بجيشه فى معارك لم تكن فى الحسبان لاسيما أنه قوبل بكراهية شديدة من المصريين يتضح لنا ذلك من رد نابليون عندما سئل ان كان ينوى احتلال القدس من عدمه فى قوله «ان مدينة بيت المقدس غير مذكورة فى الخطة التى توخيت السير عليها ولا أروم التحرش بسكان الجبال والتوغل فى مآزق يصعب الخروج منها»[٣] والرأى الراجح أن يكون السبب الحقيقى وراء صرف نظر نابليون عن بيت المقدس وعدم دخولها هو رغبته فى عدم إثارة الشعور الدينى لدى كافة المسلمين وخشية تفسيرهم لمثل ذلك العمل على أنه حرب صليبية جديدة .

وأثناء وجود نابليون فى فلسطين أرسل أحد أفراد عائلة الخالدى القدسية منشوراً إلى أهالى البلاد حثهم فيه على قتال بونابرت وبالفعل لبى الأهالى نداء رب العشيرة وهبوا لملاقاة الفرنسيين فى المناطق الجبلية وعلى الطريق الذى يربط جنوب فلسطين بشمالها ولا سيما جهات «عزون» و «ناقون» وفى منطقة مرج بن عامر[٤] .

ومهما يكن من أمر غزوة نابليون لبلاد الشام فإنه فشل فشلاً ذريعاً فى تحقيق أى من

(١) عارف العارف : المفصل فى تاريخ القدس ، ص ٢٧١ ، مطبعة المعارف ، القدس سنة ١٩٦١ .
(٢) وجيه أبو ذكرى : القدس عربية عبر القرون ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، القاهرة ، سنة ١٩٦٧ .
(٣) الياس طنوس الحويك : تاريخ نابليون الأول ، جـ ١ ، ص ١٠٤ ، مصر ، بدون تاريخ .
(٤) عارف العارف : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

الأهداف التى خطط لها بعد أن عجز عن إقتحام عكا التى حاصرها أكثر من شهرين فر خلالها الكثير من قواته واضطر بعدها إلى الرجوع إلى مصر ثم إلى فرنسا وقد ساق بونابرت أهم الأسباب التى دفعته إلى التراجع عن حصار عكا كما جاء على لسانه فى مساعدة الإنجليز للمدينة وإقامة التحصينات فيها كذلك أيضاً الحصار البحرى الذى فرض حولها والذى أدى إلى قطع الإتصالات بينها وبين مصر هذا بالإضافة إلى إنتشار مرض الطاعون بين جنوده وخراب البلاد حول عكا مما أدى إلى نقص المؤن فى المناطق المحيطة كما أن سوء أحوال الفرنسيين فى داخل مصر بسبب اسمرار مقاومة السكان لهم وفقدان بونابرت لعدد من كبار قواده والحاجة إلى مواصلة الحصار ما بين ثلاثة إلى أربعة أشهر أخرى كانت من أهم العوامل التى عجلت بترك عكا[١] .

وفى عام ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ م تحرك الجيش المصرى الذى يضم ثلاثين ألف مقاتل لاحتلال الشام تحت قيادة إبراهيم باشا بن محمد على وحتى يضمن القائد المصرى سلامة جيشه والوصول إلى الهدف الذى كلف به من قبل الباشا فى مصر دون عقبات فقد إضطر إلى تقسيم قواته إلى قسمين القسم الأول منه وقد اجتاز الطريق البرى إلى العريش واحتل غزة ويافا وحيفا اما القسم الثانى فسلك طريق البحر وإلتقت القوتان فى حيفا التى اتخذها إبراهيم باشا قاعدة لأعماله الحربية ، وفى حيفا قدم إليه وفد من شيوخ القدس ونابلس وبايعوه على الولاء والطاعة[٢] على أن بعض المصادر الأخرى أشارت إلى أن إبراهيم باشا بعد إحتلاله يافا أرسل كتيبة لفتح القدس وأن جماعة «أبوغوش» وقفوا فى وجه قوات إبراهيم باشا واضطروهم إلى التراجع حيث اتجهوا نحو نابلس التى خضعت لهم ثم عادوا إلى القدس ثانية ودخلوها من الجهة الشمالية[٣] .

ومهما تكن الطريقة التى استولى بها إبراهيم باشا على القدس فإن سقوطها وسقوط نابلس كان ضربة قوية لعبد الله باشا والى عكا حيث أصبح خط مواصلات إبراهيم باشا البرى فى مأمن من الاعتداء كما هيأت الفرصة لإبراهيم لكى يوجه كافة جهوده فى ضرب الحصار حول عكا[٤] الذى إستمر من نوفمبر (تشرين الثانى) سنة ١٨٣١ حتى فتحها فى

(١) عبد الرحمن الجبرتى : تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ ٢ ، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، دار الجيل بيروت ، ١٩٧٨ .

(٢) سليمان أبو عز الدين : إبراهيم باشا فى سوريا ، ص ٧٤ ، المطبعة العلمية بيروت ، ١٩٢٩ .

(٣) أسد رستم : بشير بين السلطان والعزيز ، جـ ١ ، ص ٦١ ، بيروت ، ١٩٥٧ .

(٤) سليمان أبو عز الدين : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

مايو (آيار) ١٨٣٢[١] وكان أول عمل قام به إبراهيم باشا بعد دخوله القدس هو القضاء على مظاهر الإقطاع فيها ومنع المشايخ المتنفذين من فرض الأتاوات والضرائب على المعابر والطرق المؤدية إلى المدينة وخاصة عائلة أبى غوش على الطريق بين القدس ويافا[٢] .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن إزاء هذه الأحداث هو لماذا فشل نابليون فى إحتلال عكا ؟ والسيطرة على الشام بينما نجح إبراهيم باشا فى ذلك ؟ والحقيقة أن الظروف التى أحاطت بإبراهيم باشا أثناء حصاره لعكا كانت مختلفة تماماً عن تلك التى واجهت نابليون قبل حوالى ثلاثون سنة فقد كان نابليون فى نظر سكان الشام كافراً وأجنبياً بينما نظروا إلى إبراهيم باشا نظرة تقدير وإعجاب واعتبروه منقذهم من الظلم[٣] كما أن الحصار الذى ضربه الجيش المصرى حول عكا كان محكماً من مختلف الجهات بعكس حصار نابليون الذى اقتصر على البر فقط وكان الأسطول الإنجليزى يقدم مساعدته لسكان المدينة ويمنع مواصلات الجيش الفرنسى بعكس الأسطول المصرى الذى كان يحكم سيطرته على البحر المتوسط ويتصل مباشرة بالثغور المصرية وسواحلها ثم لاننسى أن حصار إبراهيم باشا إستمر حول المدينة مدة ستة أشهر كاملة بينما إنسحب نابليون بعد شهرين فقط من الحصار[٤] .

تابع إبراهيم باشا إحتلاله لبقية بلاد الشام بعد أن تهيأت له أسباب السيطرة على كل فلسطين وواصل زحفه حتى أخضع جميع المدن السورية وإتجه شمالاً حتى وصل إلى قونية واحتلها وبذلك أصبح يهدد الآستانة نفسها . وقد شارك فى هذه المعارك إلى جانب المصريين أعداد كبيرة من سكان جبل القدس ونابلس والجليل[٥] .

اضطر محمد على باشا والى مصر إلى إحتلال الشام وهناك الكثير من الأسباب التى دفعته إلى ذلك وأهمها رغبة الباشا وطموحه فى إستغلال موارد بلاد الشام من الخشب والفحم والنحاس والحرير والقطن ثم تقوية جيشه وزيادة أعداده وذلك بتجنيد طوائف عديدة من أبناء الشام هذا بالإضافة إلى ضعف الدولة العثمانية فى تلك الفترة بسبب

(١) عبد الرحمن رافعى : عصر محمد على ، ص ٢٥٢ ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥١ .

(٢) محمود العابدى : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

(٣) كارل بروكلمان : ترجمة أمين فارس ومنير البعلبكى : تاريخ الشعوب الإسلامية ، ص ٥٤٨ ، الطبعة الثامنة ، بيروت ١٩٧٩ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

(٥) حيدر الشهابى : لبنان فى عهد الأمراء الشهابيين ، م٣ ، ص ٨٦٣ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٣٣ .

حروبها فى اليونان والحرب مع روسيا وكثرة الفتن والاضطرابات الداخلية وإلغاء فرق الانكشارية فى سنة ١٨٢٦ ، ومن الأسباب الأخرى التى دفعت محمد على إلى إحتلال الشام أيضاً حاجته إلى تأمين حدود الدولة العصرية الحديثة التى كان يتطلع إليها والتحكم فى بدو سيناء الذين كانوا يهددون التجارة بين مصر والشام وفى النهاية لا ننسى الخلافات التى نشبت بين محمد على ووالى عكا عبد الله باشا بسبب إيواء الأخير للفلاحين المصريين الهاربين من أعباء الضرائب ونظام السخرة والتجنيد التى كان محمد على قد فرضها على المصريين[١] .

أفصحت روسيا عن نيتها فى الوقوف إلى جانب تركيا فى صراعها ضد محمد على باشا وحرك الروس وحدات من أسطولهم أمام البسفور مما آثار الذعر لدى بريطانيا وفرنسا التى أخذت كل منهما تبذل جهدها من أجل حل الخلاف بين الطرفين سلماً وتفويت الفرصة على روسيا التى أرادت فرض سيطرتها على الدولة العثمانية وتم الإتفاق على عقد صلح كوتاهية سنة ١٨٣٣م وبمقتضى هذا الإتفاق تنازلت تركيا عن سوريا للحكومة المصرية وأصبحت القدس منذ ذلك الوقت تتبع مصر من الناحية الإدارية[٢] .

إستمر الوجود المصرى فى بلاد الشام عشر سنوات ثم إضطر المصريون بعد ذلك إلى الإنسحاب بعد أن تحالفت ضدهم الدولة العثمانية مع كل من انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا ويبدو ذلك واضحاً فى المنشور الذى وزعه العثمانيون على الولايات والألوية والذى جاء فيه « . . . إلى عموم أهالى وسكان مدينة القدس الشريف إسلام وذميون بوجه العموم تحيطون علماً غير خافيكم تحريك الغضب المملوكى القاطع على محمد على باشا وإزالة وجوده وكف عصاوته وإستخلاص الملك السلطانى ورده لمالكه الحقيقى حضرة مولانا الخليفة الأعظم»[٣] .

وعندما قررت الحكومة المصرية سحب جيوشها من الشام إضطر إبراهيم باشا إلى تجميعه فى مدينة دمشق ثم وضع خطة يضمن بموجبها سلامة قواته أثناء الإنسحاب فقسم الجيش إلى ثلاثة أقسام الأول يعود إلى غزة عن طريق الكرك والثانى يرجع إلى مصر مباشرة عن طريق مُعان ثم العقبة أما القسم الثالث والذى كان تحت قيادته فسار به تجاه

(١) عبد الكريم رافق : العرب والعثمانيون ، (١٥١٦ - ١٩١٦) . ص ٤٢ ، دمشق ، ١٩٧٤ .

(٢) محمد كامل الهجامى : الدولة العربية الكبرى ، ص ٧٠٣ الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٩ .

(٣) محكمة القدس الشرعية : سجل رقم ٣٢٤ ، ص ٤٣ .

«السلط» وفى منطقة عور الأرون تعرض لبعض الهجمات من قبائل البدو فتظاهر إبراهيم بالمسير تجاه القدس للإغارة عليها مما دفع الأتراك إلى إستدعاء قواتهم التى كانت قد احتلت غزة للدفاع عن القدس وبهذا تسنى لإبراهيم باشا دخول غزة دون قتال والعودة إلى مصر[١] مجنباً جيشه القتال فى ظروف قد تكون غير مواتيه فى ذلك الوقت .

ويجدر بنا ونحن نتناول الأوضاع السياسية للقدس فى فترة الحكم المصرى أن نشير إلى قضية هامة وهى تلك المحاولات الأولى لليهود من أجل خلق وطن قومى لهم فى تلك البقعة مستغلين عطف إبراهيم باشا على أهل الذمة والدعوة إلى مساواتهم مع المسلمين لتحقيق مكسب سياسى هام كانوا يهدفون من ورائه إلى الحصول على إذن شرعى يرخص لهم الإستيطان فى الأراضى الفلسطينية وذلك بالسماح لهم بشراء الأراضى والعقارات فى مدينة القدس ولكن هذه المحاولات قوبلت بالرفض الشديد من كل من إبراهيم باشا وسكان القدس وعلى الرغم من أن اليهود إستخدموا العديد من الحيل لحمل مجلس الشورى فى القدس والحكومة المصرية على الموافقة على امتيازات التملك فى المدينة إلا أن هذه الحيل لم تنطل عليهم وقوبلت بالاستنكار[٢] .

لم تكن محاولة الطائفة اليهودية للحصول على بعض الإمتيازات هى الأولى من نوعها فى أوائل القرن التاسع عشر وإنما تلتها محاولة أخرى لأحد كبار اليهود الإنجليز وهو (مونتفيورى) الذى جاء إلى فلسطين سنة ١٨٣٦ وحاول إقناع الحكومة المصرية بأن تؤجر له مساحات واسعة من الأراضى الفلسطينية بالإضافة إلى عدد من القرى ليقوم باستثمارها فى خمسين عاماً ولكن هذا المشروع لم يكتب له أن يخرج إلى حيز التنفيذ مثل المشروع السابق[٣] ورفضه محمد على فى مصر وبذلك تكون الحكومة المصرية قد سجلت أول مبادرة فى الإعتراض على الوجود الصهيونى ليس فى القدس فقط ولكن على أرض فلسطين بشكل عام .

(١) فردريك . ج. بيك (تعريب بهاء الدين طوقان) تاريخ شرق الأردن وقبائلها ، ص ١٨٠ ، مطبعة الأيتام الإسلامية ، القدس ١٩٣٥ .

(٢) محكمة القدس الشرعية : سجل رقم ٣٢١ ، ص ٩٦ .

(٣) كان مونتفيورى من المقربين إلى قصر الملكة فكتوريا فى إنجلترا وشغل عدة مناصب هامة فى الجيش البريطانى والحياة العامة فى إنجلترا وكان أحد قضاة المحكمة العليا ، ولد فى إيطاليا ١٧٨١ وتوفى ١٨٨٥ وكان أول من نادى بالإستيطان اليهودى فى فلسطين وأهمهم ، زار فلسطين سبع مرات وأسهم كثيراً فى مساعدة اليهود وبناء المستوطنات كما سافر إلى روسيا ورومانيا وتركيا وغيرها من الدول لبذل المساعى لدى حكامها لصالح اليهود ورفع الجور والإضطهاد عنهم .

بعـــد إستعـــادة العثمانيـين لبلاد الشام أصدر الـسلطان عبد المجـيد فى ١١ رمضان ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ م مرسوماً أقال بموجـبه محمد على باشا من كافة الـبلاد الشامية وقد جاءت صورة الفرمان إلى القدس موقعة من قبل «محمد سليم باشا» بوصفه فريق العساكر المظفر ومتضمنة تنصيب «أحمد أغا الردار» متسلماً بالوكالة على مدينة القدس[1] .

التدخل الأجنبى فى القدس تحت ستار الدين :

كانت فلسـطين بوصفها أرضاً مقدسة تـدخل فى أطماع الدول الكبرى الـعاملة تحت ستار المصالح الدينية وإلى جانب شتى مشاريـع الإسترجاع التى قامت تحت رعاية بريطانيا وجدت هناك أمثلة عديدة لاسيما فى القرن الـتاسع عشر عندما حاولت هذه الدول الكبرى أن تقيم دويلات دينية فى فلسـطين كما حدث فى عام ١٨٤١م أو عندمـا اضطرت بالفعل إلى دخول فى حرب بشكل سافر من جـراء حوادث وقعت أصلاً فى الأرض المقدسة مثل حـرب القرم ١٨٥٣ م أو حين استخدمت تـلك الدول حججاً دينـية لكى تـقتطع لنفـسها منطقة نفوذ ومصالح واسعة بقدر الإمكان (كما حدث خلال مفاوضات التقسيم بين سانت بطرسبرج وباريس ولندن عام ١٩١٥) .

ويعتبر حادث ١٨٤١ من أبرز المؤشرات على التـنافس السياسى الذى انعكس بصورة خطيرة عـلى الوضع الدينـى فى مدينة القدس إذ أنـه خلال المراحل الأخيرة مـن إنسحاب قوات محمد على إلى مصـر قفز مستقبل فلسطين على مائدة المفـاوضات الدبلوماسية بين الدول الكبرى التى اقتـرحت عدداً من الخطط ولكنها أخفقت فى الـتوصل إلى إتفاق لكى تقرر فى النهاية ترك المسألة للعثمانيين .

اقترحت فرنـسا خلق دويلة دينيـة فى فلسطين تتمـتع بالإستقلال الذاتى وتـتألف من القدس يـجرى إعتبارهـا كمدينة حـرة مع مناطـق إضافية محـدودة على أن تحكم المـدينة بواسطة حكومة بلدية مسيحية تشرف الدول المسيـحية الكبرى على تنظيمها وحمايتها ، أما روسيا فـقد عارضت هـذا الإقتراح واقترحـت بدلاً منه جـعل فلسـطين ولاية Pashalik منفصلة على أن ترتبـط برباط قوى يشدها إلى الكنيسة الشرقية المسيـحية ، أما النمسا فقد رأت ضرورة الحفاظ علـى وضع القدس على ما هو علـيه قبل حملات محمـد على باشا على فلـسطين ولكنها وضعـت تحفظاً وهو أن الحاكم التـركى للمدينة (أى لمدينـة القدس)

(١) محكمة القدس الشرعية : سجل رقم ٣٢٤ ، ص ٤٥ .

يتلقى المشورة من مجلس وكلاء تقوم بتعيينه الدول الكبرى، أما المخطط البروسى وهو على الأرجح أبعدها مدى فى نتائجه ومضاعفاته - فقد طالب باعتبار المنطقة محمية أوربية تبسط نفوذها على المدن المقدسة الثلاث وهى القدس وبيت لحم والناصرة بالإضافة إلى نوع من الإستقلال الذاتى الوطنى يمنح لشتى الطوآئف المسيحية ويمكن أن يستظل اليهود بظله على أن يحكم هذا كله ثلاثة مقيمين تعينهم الدول المسيحية الكبرى وعلى أن يكون لكل مقيم منهم حرس عسكرى صغير، ومع أن هذا المشروع انتهى إلى الفشل إلا أن هذا الحادث يعتبر مؤشر إلى أن الحالة الذهنية الخاصة لدى الدول الكبرى كانت على استعداد لتسخير الدين فى سبيل تنفيذ مآربها الخاصة بحجة حماية الأقليات المسيحية فى الشرق العربى[١] .

وعلى الرغم من فشل المخطط الذى حيك لأجل تدويل منطقة القدس فإن روسيا اتخذت من حماية الأرثوذكس من رعايا الدولة العثمانية ذريعة للتدخل الفعلى فى الشئون الداخلية للأمبراطورية العثمانية هذا بينما كانت فرنسا تنافس روسيا وتتخذ من حماية الكاثوليك حجة أيضاً لتحقيق مكاسبها الاقتصادية بغرض ترويج تجارتها فى الشرق[٢] ولما كان الإنجليز فى تلك الفترة يميلون إلى جانب الدولة العثمانية لذلك اتخذوا موقفاً عدائياً من إبراهيم باشا وعملوا على إخراجه من البلاد[٣] ثم راحوا يبذلون جهدهم لإستقطاب العديد من الأعوان فى البلاد المقدسة وكانت وسيلتهم فى ذلك إرسال المبشرين البروتستانت إليها خاصة بعد أن تأكدوا أن التنافس بين كل من فرنسا وروسيا حول حماية الأماكن المقدسة كان فى الحقيقة صراعاً سياسياً الهدف من ورائه الحصول على مكاسب وبالذات على حساب الدولة العثمانية[٤] .

وعندما ثارت الخلافات بين الروم واللاتين فى سنة ١٨٤٨ والتى حصل الروم على أثرها بتأييد من روسيا - على مكاسب على حساب اللاتين تدخلت فرنسا إلى جانب حلفائها وضغطت على الباب العالى لتشكيل لجنة للتحقيق فى المشكلة وجاءت نتائج هذا

(١) إتحاد الجامعات العربية : القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى ، جـ ١ ، ص ٢٨١ ، ٢٨٢، ١٩٨٣ .

(٢) مجلة المقتطف ، مجلد ١٠١ ، سنة ١٩٤٢ مقال نيقولا زيادة «موقف الدول الأوربية من الشرق العربى خلال القرن التاسع عشر ، ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٣) كارل بروكلمان : المرجع السابق ، ص ٥٦٢ .

(٤) د. حسين مؤنس : الشرق الإسلامى فى العصر الحديث ، ص ٢٨٣ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٣٨ .

التحقيق فى صالح اللاتين ومن ثم احتجت روسيا بشدة وهددت وبإعلان الحرب على الدولة العثمانية إذا هى ازعنت لقرارات اللجنة ، كما أنها بعثت «البرت منشيكوف» للتفاوض بهذا الشأن فطالب المبعوث الروسى بضرورة إعطاء بلاده حق حماية جميع النصارى الكاثنين فى الدولة العثمانية»[١] .

رفضت بالطبع الدولة العثمانية هذا المطلب بإيعاز من بريطانيا وفرنسا الأمر الذى دفع روسيا إلى إعلان الحرب على الامبراطورية العثمانية تلك الحرب التى عرفت باسم «حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦ والتى كان من أسبابها الظاهرية - كما سبق القول - النزاع من حماية الأماكن المقدسة المسيحية ولكن السبب الرئيسى وراءها هو تسابق تلك الدول من أجل توسيع نفوذها داخل الامبراطورية العثمانية ثم محاولة سلخ أجزاء منها كلما سنحت الفرصة لذلك[٢] .

* * *

انتهت حرب القرم التى جرت أحداثها بعيداً عن الأماكن المقدسة بإنتصار تركيا على روسيا وذلك بعد دخول كلاً من فرنسا وإنجلترا الحرب إلى جانب تركيا فى عام ١٨٥٤ وعقدت على أثر تلك الحرب معاهدة باريس فى عام ١٨٥٦ والتى بموجبها تعهدت الدول الكبرى بعدم التدخل فى شئون تركيا الداخلية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وعد السلطان عبد المجيد بإجراء إصلاحات داخلية فى الإدارة وتحسين معاملة الرعايا من النصارى واليهود وقد توجت تلك الإصلاحات فى الخط الهمايونى الذى أصدره السلطان فى شباط سنة ١٨٥٦[٣] وعلى أثر انتصار الأتراك على الروس فى حرب القرم أقيمت الإحتفالات والمهرجانات فى مدينة القدس ونظراً لأهمية تلك المدينة لما لها من موقع استراتيجى ودينى فى الأمبراطورية العثمانية فقد إزداد التنافس بين قناصل الدول الأجنبية المتواجدين فى داخل المدينة وأخذ كل من قنصل بريطانيا وفرنسا والنمسا وأسبانيا وبروسيا يسعى لكى يوسع نفوذ دولته فى الشرق ولا سيما فى القدس ثم دخلت أمريكا وأدلت بدلوها بعد أن افتتحت قنصليتها فى القدس سنة ١٨٥٧ ثم تبعتها كل من روسيا واليونان سنة ١٨٦٢ وبذلك أصبح ممثلوا الدول الأجنبية فى القدس ثمانية وقد نالت كل من

(١) يوسف الدبس : تاريخ سوريا ، م ٨ ، ص ٦٦٢ ، المطبعة العمومية ، بيروت ١٩٠٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٨١ .

(٣) حسين لبيب : تاريخ المسألة الشرقية ، ص ٧٧ ، ٧٨ ، بيروت ١٩٧٥ .

بريطانيا وفرنسا حصة الأسد فى توزيع نفوذهما فى المدينة وذلك لوقوفهما إلى جانب تركيا فى حربها ضد الروس فقد سمح للفرنسيين برفع العلم على القنصلية لأول مرة[١] .

إستغل يهود القدس تلك الأوضاع الجديدة لصالحهم وحاولوا الإستفادة بأكبر قدر من الدعم من قبل الهيئات القنصلية فى القدس وبشكل خاص القنصلية البريطانية التى عملت بكل الوسائل على حماية اليهود فى المدينة كما أن بريطانيا نفسها عملت على إستقدام جاليات يهودية من الخارج لخدمة أهدافها الاستعمارية وحاولت أن تقنع السلطان العثمانى بالمكاسب السياسية والمادية التى يمكن أن تعود عليه إذا هو سمح بالهجرة الصهيونية إلى فلسطين ويتضح ذلك فيما جاء على لسان المرستون Almaraston رئيس وزراء برطانيا - فى ذلك الوقت أن عودة الشعب اليهودى إلى فلسطين بدعوة من السلطان وتحت حمايته يشكل سداً فى وجه مخططات شريرة يعدها محمد على باشا أو من يخلفه[٢] ثم تطور الوضع شيئاً فشيئاً وزاد اهتمام بريطانيا بأوضاع يهود فلسطين وظهرت عوامل مشجعة للهجرة الصهيونية تمثلت فى أن بريطانيا أخذت توسع من حمايتها على اليهود الموجودين فى فلسطين تشمل رعايا الدول الأجنبية الذين فقدوا حماية دولهم وبدأت هذه الحماية على اليهود الروس أولاً ثم امتدت إلى رعايا الدول الأخرى[٣] ونتيجة لذلك الدعم من قبل بريطانيا قدمت إلى فلسطين فى أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر أعداداً ضخمة من المهاجرين اليهود جاء معظمهم من روسيا خلال الفترة المحددة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٤ وأنشئت تسعة مستوطنات سهيونية وضعت أسس الاستيطان الحديث فى فلسطين .

تنبهت الدولة العثمانية إلى الخطر الناجم عن تزايد الهجرة إلى فلسطين فعمدت إلى فرض القيود على هجرة المستوطنين اليهود وأصدرت عام ١٨٨٧م قراراً بمنع إقامة اليهود الذين يدخلون البلاد كسياح أكثر من ثلاثة أشهر وطلبت من السلطات المحلية منحهم جواز سفر أحمر بعد سحب الجوازات الأصلية التى بحوزتهم لكى تسهل عملية مراقبتهم وإخراجهم وقت إنتهاء المدة المحددة ، ومن الأسباب التى دفعت الحكومة العثمانية إلى

(١) عارف العارف : المفصل فى تاريخ القدس ، ص ٢٩٣ .

(٢) عبد الوهاب الكيالى : تاريخ فلسطين الحديث ، ص ٢٧ ، طبعة بيروت ١٩٧٨ .

(٣) خيرية قاسمية : النشاط الصهيونى فى الشرق العربى وصداه ، ص ٧٥ ، مطبعة الأمان ، بيروت ، ١٩٦٧ .

فرض تلك القيود تلك الاضطرابات المسلحة التى نشبت بين الفلاحين الفلسطينيين والمهاجرين الصهاينة عام ١٨٨٦ عندما قام الفلاحون أصحاب الحق المطرودون من أراضيهم رغم إرادتهم بمهاجمة المغتصبين الصهاينة[١] .

على أن الخطر الصهيونى لم يتكشف للفلاحين الفلسطينيين فقط وإنما فطنت إليه جميع قطاعات الشعب فى مختلف المناطق الفلسطينية ، ولم يكن موقف العداء والرفض قاصراً على الفلاحين وحدهم بل تعداه إلى التجار والمهنيين وقطاعات أخرى لم تتضرر مباشرة من الهجرة الصهيونية لذلك جاءت حركة المقاومة الفلسطينية للخطر الصهيونى متكاملة وعبرت عن وعى فعلى بحقيقة الأهداف الصهيونية والتهديدات الناجمة عنها على الوجود العربى فى فلسطين[٢] ، وقد تناول أحد الكتاب نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية ضد الصهيونية بقوله «لم يشأ موقف عرب فلسطين - الذى كان هادئاً خلال السنوات العشرة الأولى من الهجرة الكثيفة ١٨٨١ - ١٨٩١ م أن يتغير إذ سرعان ما انقلب إلى شعور بالشك وإستنكار للهجرة وبدأ العرب ينتبهون للخطر الصهيونى وأصبح من المألوف أن تحدث اعتداءات من السكان العرب على المستعمرات اليهودية وسجل عرب فلسطين أول تذمر رسمى لهم من الهجرة الصهيونية فى ٢٤ يونيو (حزيران) ١٨٩١م حيث أبرق زعماء المسلمين فى القدس إلى الصدر الأعظم يعربون عن تخوفهم من وصول أعداد كبيرة من المهاجرين إليها ويطالبون بمنع اليهود من دخول فلسطين ، وفى نفس العام ١٨٩١ م أبرق متصرف القدس إلى الصدر الأعظم أيضاً طالباً تعليماته بشأن الأخبار التى من مؤداها قرب وصول ٥٠٠٠ يهودى إلى ميناء يافا وتضمن رد الصدر الأعظم على برقية المتصرف منع اليهود من الإقامة فى فلسطين أو السماح لهم بزيارة القدس لفترة قصيرة فقط [٣] .

ومهما يكن الأمر فإننا نستنتج من التطور السياسى لمدينة القدس فى العصر العثمانى أن الشعب الفلسطينى كان على وعى كبير بحقيقة الأطماع الصهيونية وليس بمستغرب أن

(١) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

(٣) مجلة شئون فلسطينية ، عدد ٥٤ سنة ١٩٧١ ، مقال د. عبد العزيز عوض : متصرفية القدس فى أواخر العهد العثمانى ، ص ٣٥٤ .

ترفض قطاعات عريضة من ذلك الشعب التعايش منذ البداية مع المستوطنين اليهود ولم يتنازل عن حقوقه أو أرضه إلا كارهاً وليس باختياره كما أن الدولة العثمانية عندما فطنت للحيل الصهيونية بتهويد أرض فلسطين حاولت بقدر الإمكان التخفيف من الهجرة أو منعها ولكن مما يؤخذ على الدولة العثمانية هو أنها لم تتخذ إجراءات صارمة لوقف تلك الهجرة نهائياً ولعل تزايد نفوذ الدول الأوربية وضعف الدولة العثمانية كان من بين الأسباب التى غلت يد الباب العالى أو الرجل المريض - كما يحلو لبعض الكتاب الغربيين أن يصفوه - وحالت دون تحقيق ذلك .

* * *

المبحث الثانى

الوضع العسكرى للقدس فى العصر العثمانى

منذ نهاية القرن الثامن عشر كان الجيش العثمانى يضم ثلاث أنواع من الجند هى :

أولاً : الجند الإقطاعيون :

وعرفوا بالسباهية أى الفرسان وقد منح هؤلاء مساحات واسعة من أراضى الدولة مقابل خروجهم إلى الحرب متى دعوا إليها وفرض على هذا النوع من الجنود تقديم عدد مناسب من بينهم إلى الدولة على نفقتهم الخاصة وهو ما يشبه التطوع فى العصر الحاضر ولكن سمح لهؤلاء مع بداية القرن التاسع عشر عدم الخروج إلى الحرب مقابل تقديم بدلاً نقدياً معيناً[1] .

ثانياً : الجنود الإنكشارية :

وكان هؤلاء يتم تجنيدهم من بين أبناء العائلات المسيحية الذين يتبعون الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية ويلاحظ أن هؤلاء كانوا يتقاضون رواتبهم من خزينة السلطان العثمانى مباشرة على عكس الجنود الإقطاعيون الذين اعتمدوا على ما تنتجه إقطاعاتهم وكان يطلق على الإنكشارية «قبوة وللرى» أى عبيد السلطان وكان قائدهم يعرف باسم «الأغا» ، وقد عاش جنود الإنكشارية فى ثكنات خاصة بهم وحرم عليهم الزواج أو الإشتغال بالتجارة أو الصناعة خشية فقدهم لصفاتهم العسكرية[2] وكان الناس يطلقون عليهم صفة «الإنكشارية السلطانية» تميزاً لهم عن الإنكشارية المحلية وهى الفرق العسكرية الأخرى التى كان يضطر ولاة الألوية وخاصة فى بلاد الشام إلى تكوينها لمواجهة بطش وإعتداءات الإنكشارية السلطانية .

ثالثاً : المرتزقة :

وهم أخلاط شتى من العساكر ممن استخدمهم ولاة بلاد الشام فكانوا يحرصون على جلب أولئك العسكر من مناطق بعيدة حتى يطمئن الولاة لعدم إنتمائهم إلى إحدى

(١) جب ووبون : المرجع السابق . ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) د. عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، جـ ١ ، ص ٤٧٧ .

العصبيات المحلية لا سيما وأن هذه العصبيات والقبائل لعبت دوراً سياسياً هاماً فى إسقاط وتعيين كثير من حكام الآلوية والأقضية فى منطقة جنوب الشام مثل الأسرة القيسية التى ينتمى إليها ضاهر العمر وبنو زيدان الذين ينتسب إليهم الشهابيون وكان «المغاربة» من أهم العناصر التى تشكل العساكر المرتزقة وكان يؤتى بهم من شمال أفريقيا وهم عصب طوابير المشاه ، ويلى المغاربة فى الأهمية الأكراد والتركمان ويجلبون من بلاد فارس والقوقاز ولما كان هؤلاء يحسنون استخدام الخيول فكانوا يكونون طوابير الفرسان وكان يطلق عليهم أحياناً «اللوند الدالاتية» أو «الدلاه»[1] ويشتهر هذا الصنف من العساكر بالعنف وعدم النظام والبلطجة والإعتداء على الآهلين .

ومهما يكن من تباين أجناس تلك العساكر وشدة مراسها فإنها أخذت فى التلاشى تدريجياً بعد الواقعة الخيرية تلك الواقعة التى قضى فيها السلطان العثمانى محمود الثانى على الجيش الإنكشارى فى سنة ١٨٢٦ وأستبدل مكانة جيشاً نظامياً جديداً أطلق عليه «عساكر منصورى محمدى» أى العساكر المنصورة المحمدية واستبدل السلطان العثمانى منصب رئيس الإنكشارية بمنصب رئيس العساكر أو القائد العام[2] وفى خلال هذه الفترة عرفت القدس الجنود الإنكشارية وسبب هؤلاء الجنود الكثير من المتاعب وبالذات فى عام ١٨١٩م عندما ثاروا ضد المتسلم «مصطفى أغا» الذى إضطر إلى طلب النجدة من والى الشام ولكنهم من ناحية أخرى وقفوا إلى جانب المتسلم «سليمان أفندى» أثناء ثورة الروم فى سنة ١٨٣١م وكان يقوم على رئاستهم أثناء القضاء على ثورة الروم شخص يحمل رتبة «كفكنجى باشى» أى قائد الحامية[3] .

وفى فترة الحكم المصرى لبلاد الشام لم يسلم إبراهيم باشا بن محمد على من مشاعبات الإنكشارية وخاصة «الدلاة» فتمردوا ضده وعاثوا فى البلاد فساداً ولم يجد إبراهيم بدأ من مواجهتهم بالحزم والشدة وانتهز القائد المصرى أول اصطدام بينه وبين «الدلاة» للتخلص منهم بإيعاز من والده الذى عانى الكثير من هذا الصنف من العسكر فى مصر فقتل إبراهيم منهم الخلق الكثير ومن نجا منهم سيق مكبلاً إلى الآستانة يخدم فى منازل الأمراء من الأتراك كعبيد .

(١) د. عبد العزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(٢) د. عبد العزيز الشناوى : المرجع السابق ، ص ٥٥١ .

(٣) عارف العارف : المرجع السابق ، ص ٣٥٨ .

كان قائد الإنكشارية فى القدس يدعى «إيكنجرى أغاسى» وخاطبته المراسيم بالصيغة التالية «. . . مفاخر الأماثل والأقران»[١] ولما كان لقائد الإنكشارية فى القدس أهمية كبيرة لذلك كانت المنشورات والفرمانات الإدارية تضعه على قدم المساواة مع أمير اللواء «الميرالاى» وهو قائد الجيش السلطانى فى المنطقة المقدسة من حيث المكانة العسكرية والصيغة الأدبية .

بالإضافة إلى الأصناف السابقة من العساكر كان يوجد فى القدس جند «القابيقول» وهم جند الدولة من المشاة وكان يرأسهم شخص يدعى «قابيقول أغاسى» وقد نعتته المراسيم الرسمية بـ «قدوة الأغوات الكرام . . . زيد قدره»[٢] ، أما قائد القوات ورئيس الجهاز العسكرى فى المدينة فكان ضابط برتبة «ميرلواء» وجاء اسمه فى الأوراق الرسمية مقترناً بالصفات التالية «قدوة الأماثل والأقران ميرالاى . . . زيد قدره»[٣] وقد قدم رئيس الجهاز العسكرى فى القدس خدمات كبيرة للمتسلم الذى كان يعتمد عليه فى المحافظة على النظام والهدوء فى كافة ربوع البلد وفى الطرق المؤدية إليها كما ساعد المتسلم فى جمع أسلحة النصارى عندما صدر الأمر العالى بذلك فى سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨٢٠ م مطالباً المتسلم سليمان أفندى جمع جميع أنواع الأسلحة من أيدى النصارى .

عمل الميرالاى أيضاً على مساعدة المتسلم فى تحصيل الأموال المطلوبة من القدس إلى الدولة[٤] وعندما حاولت مجموعة من أهالى القدس الوقوف إلى جانب أقاربهم الثائرين فى قرية «جماعين» التابعة لنابلس وذلك عن طريق شراء الأسلحة والذخائر وإرسالها للثوار عندئذ كلف أمير اللواء بالقدس من قبل والى الشام بالتدخل ومصادرة الأسلحة الموجودة بحوزة هؤلاء ومنعهم من إرسالها إلى الثوار فى منطقة نابلس[٥] .

وقد تمتع «مير لواء القدس» بمكانة مرموقة فى المدينة إذ كان يعين فى بعض الأحيان متسلماً على المدينة مع احتفاظه بمنصبه العسكرى وفى هذه الحالة كان يخاطب بالصيغة التالية «. . . افتخار الأماجد والأعيان ميرالاى . . . ومتسلم القدس الشريف حالاً . . .

(١) محكمة القدس الشرعية ، سجل رقم ٣٠٢ ، ص ٧ .
(٢) المصدر السابق ، سجل رقم ٢٨٧ ، ص ٥٩ .
(٣) المصدر السابق ، سجل رقم ٣١١ ، ص ٤٦ .
(٤) المصدر السابق ، سجل رقم ٢٨٨ ، ص ٨ .
(٥) المصدر السابق ، سجل رقم ٢٨٨ ، ص ٦٧ .

زيد قدره[١] ، وفى أحيان أخرى كان يتعين متسلماً بالوكالة وذلك فى حالة عزل أو غياب المتسلم الأصلى عن المدينة وكان ينعت فى الرسميات بالصيغة التالية «قدوة الأمراء الكرام ميرالاى القدس الشريف ووكيل متسلمنا حالاً . . . زيد مجده»[٢] .

تمثل المركز الرئيسى للجهاز العسكرى فى مدينة القدس فى القلعة السلطانية وهو يعد - إذا جاز هذا التعبير - رئاسة أركان حرب القوات المسلحة فى العصر الراهن فمنها تدار المعارك الحربية وتوضع الخطط وهى فوق هذا وذاك المقر الرئيسى لقائد القوات العثمانية الذى كان يعرف باسم «دزدار» وكان فى بعض الأحيان يتولى قيادة القلعة السلطانية أمير اللواء فى القدس وكان يخاطب بالصيغة التالية : «قدوة الأماثل والأقران دزدار قلعة القدس الشريف وميرالاى حالاً السيد . . . زيد قدره»[٣] ومن بين القادة الذين اتخذوا القلعة السلطانية مقراً لهم فى تلك الفترة ضابط برتبة «بيك باشى» وحددت المناشير الرسمية مهمة هذا الضابط فى «حفظ مدينة القدس وصيانة القلعة»[٤] .

وقد اشتملت القلعة على مكان خاص لوضع «الجبخانة» أى الذخيرة لتزويد قوات الجيش بها كما تضمنت عدداً من الأبراج كانت تستخدم لوضع المدافع عليها لاستخدامها فى حالة تعرض المدينة لأى هجوم خارجى[٥] وإلى جانب القوات العسكرية المتواجدة فى القلعة والمسئولة عن المدينة يوجد نوع من القوات الخاصة موزعة على أبواب المدينة تنحصر مهمتها فى تنظيم الدخول والخروج من الأبواب والمحافظة على النظام العام وقد حاول هؤلاء الجند إستغلال مركزهم وتواجدهم على أبواب المدينة ففرضوا ضرائب على التجار الداخلين إليها ولكن والى الشام اعترض على ذلك بشدة وطالب المتسلم بالتدخل «لمنع هذه العادة المستجدة»[٦] .

(٢) المصدر السابق ، سجل رقم ٢٨٦ ، ص ٣٣ .

(٢) المصدر السابق ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٤٠ .

(٣) المصدر السابق ، سجل رقم ٣١٠ ، ص ٦٥ .

(٤) «بيك باشى» كلمة تركية تطلق على الشخص الذى يتولى قيادة ألف رجل .
عارف العارف : المرجع السابق ، ص ٣٥٧ .

(٥) محكمة القدس الشرعية : سجل رقم ٢٩٠ ، ص ٣٠٧ .

(٦) Bartlett, W.H. : Jer usalem revisted, p. 105, London, 1955.

وأثناء احتلال المصريين لبلاد الشام دفعوا بكتيبة من الجند إلى مدينة القدس فقامت بالمرابطة داخل القلعة وذلك بعد طرد الحامية التركية التى كانت موجودة بها[١] ولكن يبدو أن الخلافات التى وقعت بين أعيان القدس وإبراهيم باشا حول التجنيد ونزع السلاح والتى أدت إلى إعلان الثورة ضد الحكم المصرى دفعت إبراهيم باشا إلى زيادة عدد قواته فى المدينة من ١٠٠٠ رجل كانوا موجودين لحراسة القلعة إلى عشرة آلاف رجل وذلك خلال شهر مايو (آيار) عام ١٨٣٤م وقد استخدم إبراهيم باشا هذه الأعداد الكبيرة من الجند فى القضاء على الثورة العارمة التى نشبت ضده فى القدس[٢] ، وبعد أن قضى إبراهيم باشا على الثورة فى فلسطين وبلاد الشام وهدأت الأوضاع أخذت الحكومة المصرية تعيد ترتيب قواتها فى البلاد ووزعت جيوشها على المقاطعات فخص القدس اللواء الخامس والعشرون والذى بلغ عدد أفراده فى المدينة حوالى ١٧٠٠ رجل ما بين ضباط وضباط صف وعساكر[٣] .

عانت الحكومة المصرية فى بلاد الشام من حوادث فرار الجند من الألوية سواء كانت ألوية المشاه أو الفرسان وغالباً ما كانت عمليات الفرار أو الهروب تحدث خلال توقف العمليات العربية وللحيلولة دون ذلك عمدت الإدارة المصرية إلى فتح مدارس خاصة لتعليم الجند القراءة والكتابة ووضعت قانوناً يقضى بعدم ترقية ضباط الصف إلى الرتب الأعلى إلا بعد محو أميتهم وفى نفس الوقت سمحت لمن يرغب فى التعليم الأولى أن يتعلم صنعة من الصناعات الموجودة ولذلك إضطر الجنود إلى أن يقضوا فترات فراغهم من الأعمال الحربية فى داخل المدارس وكانت نتيجة هذه الإجراءآت أن خفت حوادث الهروب من وحدات الجيش[٤] .

إتخذت الإدارة المصرية فى بلاد الشام عدة إجراءات من أجل ترشيد الأنفاق بين قوات الجيش المرابطة فى البلاد ومن أهم هذه الإجراءات فرض ضريبة (الشونة) وهى أن

(١) أسد رستم : بشير بين السلطان والعزيز ، ص ٦٥ ، مصطفى الدباغ : بلادنا فلسطين ج ١٠ ، ص ١٨ .

(٢) عارف العارف : المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

(٣) عمر طوسون : صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على (الجيش المصرى البرى والبحرى) ، ص ١٦٧ ، القاهرة ١٩٤٠ .

(٤) أسد رستم : المحفوظات الملكية : م٢ ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

يتكاتف أهالى كل منطقة من أجل تقديم كل ما يلزم القوات العسكرية الموجودة فى منطقتهم من الزيت والحبوب والسمن كما اشترطت الحكومة على الأهالى أن يقوموا بنقل تلك الحاجات من بلدتهم وعلى نفقتهم الخاصة إلى أقرب مخزن للغلال يخص قوات الجيش وهددت كل من يتأخر عن تقديم الحاجات المطلوبة منه بالعقوبة التى قد تصل إلى حد السجن[١] .

بعد عودة العثمانيين إلى حكم بلاد الشام فى عام ١٨٤٠ م وإعادة ترتيب قواتهم المسلحة فى البلاد ظل الجهاز العسكرى فى القدس مرتبطاً بوجود «القلعة المنصورة السلطانية» التى أصبحت تضم حامية من المدفعية يقودها «طوبجى باشى» قائد الحامية ويساعده ٥٤ نفراً من الطوبجية و ٦ أنفار أسطوات ويتقاضى الجميع مرتبات تدفع لهم كل شهر بالإضافة إلى بعض المخصصات العينية من الأطعمة التى تقدم لهم كل يوم[٢] كما وجد فى داخل القلعة حامية أخرى من المشاه يلقب قائدها بلقب «داردار» ويساعده كتخدا ومعهما ضابط برتبة «بلوك باشى»[٣] وعندما زار الرحالة الإنجليزى «إيليوت وابرتن» Eliet Wabirton مدينة القدس فى سنة ١٨٤٣ م قدر عدد أفراد حامية المدينة من المدفعية والمشاة بحوالى ٨٠٠ جندى[٤] .

إستحدث العثمانيون فى عام ١٨٤٠ م منصباً عسكرياً جديداً عرف باسم «ناظر على الأخبار للعساكر السلطانى» فى القدس ويتضح ذلك من كتاب التعيين الذى وجهه قاضى القدس بصفته قائمقام والى صيدا لإبراهيم باشا بهذا الخصوص وقد خصص له مرتباً شهرياً ٣٠٠ قرش بالإضافة إلى مخصصات يومية من الأطعمة واشترط القاضى أن يتوافر فيمن يتولى هذا المنصب «القدرة على أداء الخدمة والصدق والدين والديانة والأمانة والعفة والإستقامة»[٥] .

---

(١) مجلة المشرق : عدد ٣٠ سنة ١٩٣٢ ، مقال إبراهيم بيك أبو سمرا غانم «المصريون فى سوريا ولبنان قبل مائة عام» ، ص ٣٦٤ .

(٢) محكمة القدس الشرعية : سجل ٣٢٤ ، ص ٤٥ .

أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سوريا فى عهد محمد على باشا ، م٥ ، ص ٢٢٥ ، بيروت سنة ١٩٣٤ .

(٣) عارف العارف : المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

(٤) سليمان موسى : عربيون فى بلاد العرب ، ص ٢٤ ، ٢٥ ، عمان ١٩٦٩ .

(٥) أسد رستم : الأصول العربية ، م٥ ، ص ٢٢٧ .

وفى الفترة ما بين ١٨٤٣-١٨٤٨ حرص العثمانيون على إعادة تشكيل قواتهم العسكرية[١] وذلك بعد أن ثبتوا أقدامهم فى جميع أنحاء الولايات الأمبراطورية وحسب التشيكلات الجديدة أصبحت الممالك العثمانية تقسم إلى سبع دوائر عسكرية وضع فى كل منها جيشاً يتكون من المشاة والخيالة والمدفعية ووزعت هذه الدوائر على النحو التالى :

أ - الدائرة العسكرية الأولى وتضم الجيش العثمانى الأول ومقره استانبول .

ب - الدائرة العسكرية الثانية : وتضم الجيش العثمانى الثانى ومقره أدرنة .

جـ - الدائرة العسكرية الثالثة : وتضم الجيش العثمانى الثالث ومقره سلانيك .

د - الدائرة العسكرية الرابعة : وتضم الجيش العثمانى الرابع ومقره أرزنجان .

هـ - الدائرة العسكرية الخامسة : وتضم الجيش العثمانى الخامس ومقره دمشق .

وقد شملت هذه الدائرة الأخيرة ولايات الشام وحلب وبيروت ومتصرفتى القدس ودير الزور بالإضافة إلى ولاية «أطنه»[٢] وكان يطلق على جيش تلك الدائرة «جيش عربستان» .

و - الدائرة العسكرية السادسة وتضم الجيش العثمانى السادس ومقره بغداد .

ز - الدائرة العسكرية السابعة وتضم الجيش العثمانى السابع ومقره اليمن[٣] وكل جيش من هذه الجيوش كان يضم عدداً من الفرق وكل فرقة تنقسم إلى لواءين وكل لواء يضم آلايين وكل ألاى يتألف من أربعة طوابير[٤] ويبدو أنه أدخلت بعض التعديلات على تكوين الجيوش السابقة فيما بعد فأصبح كل لوآء يضم أربعة آلايات وكل آلاى من هذه الآليات يشتمل على ١٦ طابوراً[٥] وطبقاً للتقسيمات السابقة كانت القدس تتبع عسكرياً دائرة الجيش الخامس ومقره دمشق وكانت أيضاً مقراً للواء ٣٦ والآلاى ٧١

(١) M. Maoz : Ottonan Reform in Syria and Balestine p. 48, London 1962.

(٢) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٥١ ، القاهرة ١٩٥٧ .

(٣) د. عبد العزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٤) ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٥) عبد الكريم غرايبة : سوريا فى القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦ ، ص ٦٥-٦٧ ، دار الجيل ، القاهرة ١٩٦١ .

الذين كانا يتبعان الفرقة ١٨ التى مقرها عكا[١] .

كان للجيش الخامس دور واضح فى بلاد الام حيث ساند فى تثبيت نظام الحكم وفى المحافظة على النظام العام فى المدن وفى البلاد المجاورة كما ساعد الولاة والحكام أيضاً فى جمع الضرائب وحراسة قوافل الحج وحماية الحدود من إعتداءات البدو والتهديدات الخارجية[٢] وقد اسندت قيادة هذا الجيش إلى قائد يحمل رتبة مشير - إذا جاز هذا اللقب فى ذلك العصر - وهى تعتبر أعلى رتبة لقائد عسكرى خارج العاصمة العثمانية وكان يساعد قائد الجيش عدد من كبار الضباط من مختلف الرتب .

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر يلاحظ أيضاً أنه كانت توجد فى داخل مدينة القدس كتيبة من المشاه تحت رئاسة «بنباشى» وكانت القلعة السلطانية تضم من هؤلاء المشاه ما بين ٦٠-١٢٠ جندياً . وذلك حسب الحوادث والإضطرابات خارج المدينة وقد حرصت الدولة على أن تدفع رواتب هؤلاء الجند فى أوقاتها المحددة حتى لا تصدر منهم أية إعتداءات على السكان من ناحية ثم لكى تضمن ولاءهم للسلطان من ناحية أخرى ، وقد أولت الدولة العثمانية إهتماماً كبيراً وبالذات فى تلك الفترة من القرن التاسع عشر بأفراد الجيش حيث كانت تصرف للمصابين منهم معاشاً شهرياً طيلة حياتهم كما أعفت تركاتهم من الرسوم[٣] .

كان يتبع الجيش الخامس فى ولاية سوريا مجموعة من المؤسسات العسكرية بما في ذلك مدارس عسكرية رشدية وإعدادية تخرج منها فى أواخر القرن التاسع عشر مئات من الضباط من أبناء الشام كان من بينهم عدد من أبناء القدس وقد اتصف ضباط وجنود الجيش الخامس بالشجاعة والإقدام إذا ما أحسنت قيادتهم وذلك لأنهم كانوا يتلقون تدريبات عسكرية شاقة كما اقتبس الجيش العثمانى الكثير من أنظمته من الجيش الألمانى وكان مدرسوا المدارس العسكرية التركية أيضاً من الألمان حتى قيل «إنه ليس من أوضاعنا ما شابهنا فيه الأوربيين مدة حكم العثمانيين سوى الجيش»[٤] ولما كانت كثير مئن القلاع

(١) ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٢) Granotte, A : The land system in palestiue, history and structur p. 223, London 1952.

(٣) محكمة القدس الشرعية : سجل رقم ٣٤٨ ، ص ٨١ ، ١٠٧ .

(٤) محمد كرد على : خطط الشام ، جـ ٥ ، ص ٣٠ ، بيروت ١٩٧٠-١٩٧١ .

العسكرية فى منطقة جنوب بلاد الشام قد أصابها الهرم فقد تنبهت الدولة إلى ذلك وحاولت بقدر الإمكان إصلاح هذه القلاع والثكنات العسكرية وكانت المجالس المحلية تقوم بإجراء ما يشبه عمليات المناقصة بشأن إصلاح المتهدم من هذه المبانى العسكرية كما كانت تقوم أيضاً بدفع التكاليف من الأموال الأميرية[١] .

التجنيد :

ظل سكان بلاد الشام منذ دخولهم تحت الحكم العثمانى فى عام ١٥١٧ فى منأى عن الأمور العسكرية ولم يطلب منهم الإنخراط فى السلك العسكرى إلا بعد أن قضى السلطان محمود الثانى على الجيش الإنكشارى فى عام ١٨٢٦ وشرع فى إرساء أسس عسكرية جديدة وبذلك يعتبر السلطان محمود أول من أمر بجمع العساكر النظامية لإنشاء النظام الجديد[٢] . وقد جاء فى الفرمان السلطانى «إن من يزيد سنه عن العشرين سنة ويكون قادراً على حمل السلاح عليه التوجه للخدمة فى الجيش وقد إستثنى الفرمان من هذه الخدمة العاجزين والقاصرين على أن يتم هذا الإستثناء تحت أشراف المسئولين عن الخدمة العسكرية خوفاً من أن يكون ذلك الإستثناء وسيلة للتهرب من الخدمة فى الجيش[٣] .

كانت الدولة العثمانية قد إعتادت على أن تحث السكان فى بلاد الشام على التطوع فى الجيش العثمانى للمشاركة فى الحروب كلما دعت الحاجة إلى ذلك ولكن يبدو أن فكرة تأليب همم الناس على التقدم إلى القتال من تلقاء أنفسهم شابه كثير من الفشل إذ أنه فى إحدى المرات التى طلب فيها العثمانيون من سكان القدس التطوع فى الجيش لم يتقدم سوى ستة أشخاص فقط وفى سنة ١٢٣٨ هـ/ ١٨٢٣ م طلبت الدولة العثمانية من أهالى الشام إرسال ١٨٠٠ متطوع[٤] للسفر إلى أرضروم وكان نصيب مدينة القدس منهم ثمانون نفراً وتشير الوثائق المتعلقة بتلك الفكرة إلى أن سكان المدينة كانوا يرفضون بين الحين والأخر إرسال أبنائهم للتطوع مما إضطر الدولة إلى فرض بدل نقدى عن كل نفر «لم يسلم نفسه للجهادية» مبلغ ٢٥٠ قرشاً أسدياً وبذلك بلغ جملة ما طلب من مدينة القدس

(١) Hopwood, D. : The Russian Presence in Syria and Plesting (1843-1914) P. 101 oxford 1969.

(٢) د. عبد العزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٣) عارف العارف : المرجع السابق ، ص ٣٥٤ .

(٤) محكمة القدس الشرعية : سجل رقم ٣٧ ، ص ٨٠ .

١٢٠,٠٠٠ قرش مقابل البدل على الشام وإيالاتها بمعرفة الوجوه والأعيان يخص أهالى القدس من ذلك عشرون ألف قرش عن بدل الأنفار الذين حضروكم»[١] .

ويمكن إرجاع نفور الناس وعدم قبولهم التطوع فى الجيش العثمانى فى خلال تلك الفترة إلى أكثر من سبب منها أن الدولة العثمانية نفسها حالت منذ البداية بينهم وبين الإنخراط فى السلك العسكرى لذلك ركن الناس إلى الحياة البسيطة الهادئة البعيدة ثم تعود الناس الدفاع عن بلادها فقط ولم يكن يهمهم فى كثير أو قليل ما كان يقع فى المناطق الأخرى ومن هنا رأوا أنه ليس من واجبهم الإشتراك ضد أى عدوان يقع فى بلاد غير بلادهم ويمكن ملاحظة ذلك مما جاء فى مرسوم السلطان العثمانى سليم الثالث إلى سكان بلاد الشام بخصوص حثهم على الجهاد ضد نابليون أثناء هجومه على فلسطين «... ولا يقولن أحداً منكن إذا دفع فساد بغير بلده من اشقياتها وأراذلها أن دفع هذا لا يلزمنا لكونه فى غير بلدنا وبعيداً عنا بل كلكم سواء فى الإسلام واللازم عليكم كلكم أن تباشروا من غير تباعد أو تكاسل فى دفعه ورفعه»[٢] .

سبق القول إلى أن السلطان محمود الثانى أمر بجمع العساكر النظامية وإلحاقهم بالجيش وذلك بعد أن قضى على الإنكشارية ولهذا الشأن صدر المرسوم السلطانى فى سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٨ م والذى نص على ضرورة جمع ٢٥٠٠ رجل من ولاية الشام وإلحاقهم بالجيش النظامى وعند تطبيق هذا الفرمان فى مدينة القدس عدلت الدولة عن رأيها وقبلت أن يدفع سكان القدس نصف البدل مقدماً على أن يدفع النصف الباقى بعد ستة أشهر ، وبعد إجراء القرعة وتوزيع البدل على الألوية بلغت قيمة نصف البدل المطلوب من القدس ١٧٥٠٠ قرشاً أسدياً تدفع إلى خزينة الدولة «بدلاً من الأنفار المطلوبين للجيش»[٣] .

لم تستمر الدولة العثمانية فى سياسة تطبيق إحلال البدل النقدى محل التجنيد وذلك لحاجتها إلى الجند المحاربين فى جبهاتها الحربية المتعددة ومن ثم فرضت على سكان الأولية «إرسال المطلوبين للخدمة ففى سنة ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٩ م طلبت من ولاية الشام تقديم ١٠٠٠ نفر» وقد حضر من مدينة القدس منهم ٣١ نفراً فقط على أن يتم إرسالهم إلى

(١) د. عبد العزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٢) نادر العطار : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ٧٤ .

(٣) محكمة القدس الشرعية . سجل ٣١٣ ، ص ٨٨ .

أستنبول لكى ينخـرطوا فى العسكر النظامى وهناك يتم تدريبهـم على فنون الحرب والقتال «وقد اشترطت الإدارة التركية علـى هؤلاء الجنود أن تتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٢٠ سنة وأن يكونوا معروفين الأصل والنسل وأصحاب لياقة جسمية وشجاعة على القتال وتعهدت الدولة من جانبها أن تقدم لهم الملابس وكافة المستلزمات عند وصولهم إلى أستنبول[١] .

وفى خلال فترة الحكم المصرى لبلاد الشام فرض إبراهيم باشا التجنيد الإجبارى على السكـان وكان ذلك من بـين الأسباب التى أدت إلـى قيام الثـورة ضد الحكم المـصرى فى مختلف أنحاء البلاد ، ولقد بدأ إبراهيم فى تطبيق نظام التجنيد الإجبارى فى عام ١٨٣٤م وطلب من القدس ونابـلس والخليل ثلاثة آلاف رجل منهم مائتى رجـل من مدينة القدس نفسها[٢] ولم تحدد الإدارة المصرية مدة الخـدمة العسكرية مما زاد فى إستياء الـسكان ودفعهم إلى البحـث عن كافة الوسائـل للتهرب من الخدمـة مثل الإحتماء بالـقنصليات الأجـنبية والهجـرة إلى خارج البـلاد وقد وصل الأمر ببـعض الأشخاص إلـى تشويه بـعض أجزاء الجسم لكى يتمكـنوا من الخلاص من الخدمة[٣] وهذا شبيه لما كان يحـدث فى مصر عندما طبق محمد على باشا نظام التجنيد الإجبارى فيها .

وصف أحد الكتاب المعاصـرين لتلك الفترة كيفية أخذ الجند لـلخدمة فى بلاد الشام بقوله « . . . سنت الحكومة المصرية نظاماً على الأهالى فى الخدمة العسكرية ولم تحدد مدة الخدمة وبدأت تجند من الشعب من تجده صالحاً للجـندية ولم ترع حرمة الكبير ولا الصغير فساقت الـثرى قبل الفقيـر ورفضت أن تأخذ بدلاً عن الخـدمة فإزداد حنق الأهالى عـليها لأنهم ظنوا أن الخدمـة تدوم ما داموا أحياء»[٤] وأبدى سكان البلاد وخاصة المـسلمون منهم سروراً لزوال الحكم المصرى من بلادهم ظناً منهم أن الحـكم العثمانى سيكون كسابق عهده سهلاً فى إجراءاته وأوامره[٥] ولكن الأمر جاء يعكس ما كانوا يشـتهون فقد بدأ العثمانيون بعد عودتهم إلـى حكم بلاد الشام سنة ١٨٤٠ بتطبيق أصول نظام التـجنيد الإجبارى كما جاء فى خط كلخانة الـذى اصدره السلطان عبـد المجيد عام ١٨٩٩ م والـذى جاء فيه «إن

(١) محكمة القدس الشرعية ، سجل ٣١٣ ، ص ٤٩ .

(٢) عارف العارف : المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(٣) عبد الكريم رافق ، المرجع السابق ، ص ٧٠ - ٨٠ .

(٤) ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ، ص ١١٦ ، مصر ١٩٠٨ .

(٥) عبد الكريم غرايبه : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

الجندية فريضة على الأهالى وأن إعطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من فرائض ذمة الأهالى»[1] وقد اتبعت الدولة العثمانية أسلوب القرعة الشرعية فى التجنيد على أن تجرى هذه القرعة كل سنة على جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و ٢٥ سنة بصرف النظر عن مركزهم الإجتماعى أو الإقتصادى ، وقد حددت الدولة مدة الخدمة على من تقع عليه القرعة خمس سنوات يعطى بعدها الشخص «تذكرة إطلاق» ويعود إلى بلده ليمارس أمور معيشته كما يشاء وأن من يستكمل مدة الخمسة أعوام فى الخدمة العسكرية «يؤذن له بالخروج منها ليعطى تذكرة إطلاق» على أن يقيد الجنود الذين أمضوا مدة الخدمة العسكرية المفروضة عليهم فى صنف العسكر الرديف .

وعندما كانت تجرى القرعة على أهالى القدس كان يسمح للذين يقع عليهم الاختيار بالعودة إلى منازلهم والإقامة فيها لمدة ٢٠ يوماً لقضاء كل أعمالهم خلال هذه المدة ثم يعدون إلى المكان الذى جرت فيه القرعة لكى يتم توزيعهم على أماكن عملهم فى الجيش، وبموجب القرعة التى أجريت فى عام ١٢٦٦ هـ / ١٨٥٠ م طلب من مدينة القدس أن تقدم ٣٢ نفراً[2] .

كان مجلس القرعة يعقد فى القدس بحضور المتصرف والقاضى وبقية أعضاء المجلس ووجهاء البلد بالإضافة إلى ثلاثة أشخاص ترسلهم الدولة من طرفها وهم مأمور العسكر وواحد من العلماء لتصنيف الأشخاص الذين يدعون أنهم من طلبة العلم ثم الطبيب الذى كانت مهمته التأكد من صحة أجسام المطلوبين إلى الخدمة[3] . ومع أن الدولة العثمانية تحاشت إجراء القرعة قبل المواسم الزراعية بل تعمدت إجرائها بعد ذلك حتى لا تتوقف أعمال الزراعة أو يصيبها ضرر إلا أن أهالى القدس حاولوا التهرب من القرعة بل طالبوا الصدر الأعظم بالعمل على إستثنائهم منها ولكن هذا المطلب قوبل بالرفض وأجريت القرعة العسكرية كالمعتاد ولكن بعد أن استخدمت الحكومة أسلوب القوة لاسيما ضد الذين كانوا يتعمدون الهروب من التجنيد فى الجيش وكذلك الذين يحاولون إخفاء الأشخاص المطلوبين للخدمة العسكرية وكان من نتائج استخدام أساليب الشدة لجمع الأعداد المطلوبة للخدمة العسكرية أن ارتفع عدد الأشخاص (القادمين إلى الجهادية) من

(١) د. عبد العزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٢) محكمة القدس الشرعية : سجل رقم ٣٣٤ ، ص ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ، السجل رقم ٣٣٤ ، ص ٣٢ .

لـواء القدس من ٣٠٧ عام ١٨٥٢ م إلى ٧٦٥ شخصاً خص مـنهم مدينة الـقدس وحدها ١٠٧ شخص[١] .

وفى عام ١٨٦٣ كرر أهالى الـقدس محاولتهم السابقـة المتعلقة بإعفائهـم من القرعة العسكرية ثم كرروا مطلبهم للمرة الثالثة فى عام ١٨٧٠ متذرعين بأن أعدادهم قليلة ونظراً لأهمية القـدس الدينية وأسوة بغيـرها من المدن ذات المكانة الديـنية مثل مكة والمدينـة فقد استجاب العثمانيون لطلبهم على أن يـشمل الإعفاء من هم داخل أسوار المدينة فقط ولكن الدولة اضطرت إلى التـراجع عن هذا الإجراء نظراً لتجميع غالـبية الأهالى داخل الأسوار طمعاً فى أن يشملهم الإعفاء . وقد اقتصر الإعفاء بعد ذلك على العاملين فى خدمة الحرم القدسى الشريف[٢] .

يبدو أن السلطات العثمانية وجدت أن كثيراً من سكان مدن ولاية الشام كانوا يتهربون من الجندية ومن هنا بدأت تعمل على تطبيـق نظام التجنيد بشكل جدى وموسع لدرجة أنه فى عام ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦ م أصابت القرعـة الشرعية كل من عمره أقل من ٦٠ سنة ولم تصبه القرعة سابـقاً كما أحالت الذين تجاوزا الستين إلى خدمـة الرديف هذا فضلاً عن أن القاصرين من الـسكان لم يكن يعفون من الخـدمة إلا بعد أن يقدموا رسماً معـلوماً مقابل إعفائهم[٣] .

وفى نهاية النصف الثانى من القرن التاسع عشر وجد فى الدولة العثمانية ما يسمى بـ (قانون أخذ العسكر) وقد صدر هذا القانون فى ٢٧ صفر ١٣٠٤ هـ / ١٨٨٦ م وصيغ فى ١٧٠ مادة وخاتمة من أجل تنـظيم إجراءات القرعة الشرعية وقد نسـخ هذا القانون أحكام الأنظمة السابـقة ونص على (تكليف جمـيع المسلمين من سكان الامبـراطورية أداء الخدمة العسكرية المفروضة عليهم شخصياً)[٤] ، وبموجب هذا القانون كان يتحتم على كل فرد متى بلغ العشرين من العمر أن يتوجه إلى دائـرة أخذ العسكر من أجل سحب القرعة وحددت مدة الخدمة العسكرية بعشرين عاماً موزعة على النحو التالى :

الست سنـوات الأولى يقضيهـا الأفراد فى الخدمة الفـعلية ويدخل أفـرادها فى عداد

(١) محكمة القدس : سجل رقم ٣٤٨ ، ص ٥١-٥٣ .

(٢) Bartlett, W. H. : Jerueslem Revisled, p. 75 , London 1855.

(٣) د. عبد العزيز عوض : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٤٩ .

العساكر النظامية وفى السنوات الثمانية التى تلى ذلك يعتبر الأفراد فى صنف العساكر الرديفة ويدعون إلى الخدمة العسكرية عند الحاجة الماسة إليهم ، أما السنين الست الباقية من فترة التكليف فيعتبر الأفراد فيها من العساكر (المستحفظة) فلا يدعون إلى الخدمة الفعلية إلا عند الحاجة القصوى[1] ، أما العساكر الذين يشتغلون فى الأعمال الفنية فقد حددت مدة خدمتهم باثنى عشر عاماً منها ثمانية سنوات خدمة نظامية وأربعة سنوات رديف وأعفى هؤلاء من العساكر المستحفظة ، وقد استثنى القانون من الخدمة العسكرية من كان سدنة الحرم القدسى وخدام مقامات الرسل والأولياء والموالى الكرام وحكام الشرع الشريف ومشايخ الزوايا وأئمة وخطباء المساجد كذلك أعفى من الخدمة العسكرية ذوى العاهات وغير المقتدرين[2] هذا بالإضافة إلى كل من كان وحيد أبويه أو متزوجاً من أجنبية، وأعفى منها كذلك كل من يدفع إلى خزينة الدولة مبلغ خمسين ليرة عثمانية[3] واستثنى من الخدمة العسكرية أيضاً طلبة المدارس خارج استانبول بشرط إنتظامهم فى الدراسة لمدة خمسة سنوات متتالية كما لم يطبق قانون الخدمة العسكرية على غير المسلمين وفرض عليهم بدلاً نقدياً . وكلف رؤساء الطوائف الدينية بجمع هذا البدل الذى كان يدفع على أقساط على مدار السنة .

حدد قانون أخذ العسكر كيفية إجراء القرعة وذلك بتسجيل أسماء المكلفين فى دفتر خاص وجلبهم إلى مجلس القضاء أما الذين لايستطيعون الحضور بسبب المرض أو الإقامة فى مناطق بعيدة فيحضر أحد أقربائهم كى يسحبوا قرعتهم كما كان يشترط حضور كافة مخاتير القرى[4] إلى مجلس القضاء قبل إجراء القرعة وتبدأ عملية القرعة بتسجيل أسماء الملكفين فى بطاقات خاصة ثم يتم تسجيل أرقامهم فى بطاقات أخرى وتوضع بطاقات الأسماء فى (كيس) غير الكيس الذى توضع فيه بطاقات الأرقام وتخلط البطاقات جيداً ثم ينادى المفتى على أصحاب الأسماء الموجودة فى داخل هذا الكيس إسماً إسماً فيأتى صاحب الاسم ويتناول رقماً من الكيس الآخر ويسلمها إلى الضابط المختص فيضع الرقم

(١) ساطع الحصرى : المرجع السابق ص ١٤٩ .

(٢) د. عبد العزيز عوض : المرجع السابق ،ص ١٥٠ .

(٣) عارف العارف : المرجع السابق ص : ٣٥٤ .

(٤) يطلق لفظ (مختار) وجمعها (مخاتير) على الأفراد الذين يقومون بحفظ الأمن والنظام فى داخل القرية وهو ما يعرف الآن باسم مشايخ القرى .

الذى أخرجه الشخص بجانب اسمه وبعد إنتهاء جميع المكلفين الموجودين فى مجلس القضاء يعلن عن الأرقام المطلوبة للخدمة ويحاط أصحابها علماً بذلك[١] .

أبدى الأهالى تذمراً كبيراً بل وضاقوا ذرعاً بالخدمة العسكرية ويعود ذلك إلى أن المسئولين اتبعوا فى بعض الأحيان أسلوباً جائراً فى التجنيد تمثل فى زيادة عدد المسجلين فى دفاتر أخذ العسكر إلى ثلاث أمثال العدد الأصلى المطلوب وذلك طمعاً فى تحصيل البدل النقدى من الأهالى كذلك تذمر الأهالى نتيجة إجبارهم على الخدمة فى مناطق بعيدة عن أماكن إقامتهم ومن ثم استخدم الناس عدة أساليب للهروب من الخدمة مثل إحداث عاهات فى الجسم أو رشوة الموظفين أو الهروب إلى مناطق بعيدة وقد تحول الكثير من هؤلاء المتهربين من التجنيد إلى قطاع طرق[٢] .

جهاز الأمن فى لواء القدس :

كان الأمن فى لواء القدس موكلاً فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر إلى أمير اللواء وكان الجند الذين يأتمرون بأمره قسمان : (الخيالة ويلقبون باش بوزوق) ويشرف عليهم ضابط برتبة أغا والمشاة ويلقبون (كفكجى) وقائدهم كفكفجى باشى ومسئولية هؤلاء حفظ الأمن فى مناطق الريف والحيلولة دون وقوع أى إعتداءات على المدينة من الخارج كذلك الأشراف على الأمن فى داخل المدينة[٣] ثم نظم العثمانيون بعد ذلك مصلحة الأمن وقسموها إلى قسمين وأصبح يطلق عليها شرطة ودرك أو بوليس وجان درمة وكان عدد أفراد هذين القسمين لا يزيد عن ٦٠ جندياً[٤] .

كان يساعد هؤلاء فى حفظ الأمن جنود الحاميات العثمانية وكذلك قوات الوالى الخاصة من المرتزقة المغاربة[٥] والتى كان الوالى يرسلها إلى القدس كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وأثناء فترة الحكم المصرى (١٨٣١-١٨٤٠) اعتمدت الإدارة المصرية فى حفظ الأمن فى مدينة القدس على القوات العسكرية وذلك بسبب نشوب الثورة فيها وفى كافة

(١) د. عبد العزيز عوض : المرجع السابق ص ١٥١ .
(٢) المصدر السابق : ص ١٥٣ .
(٣) عارف العارف : المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .
(٤) المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .
(٥) د. عبد العزيز عوض ، ص ١٥٦ .

أنحاء فلسطين ضد الحكم المصرى وبلغ عدد هذه القوات حوالى ثلاثين ألف جندى فى سنة ١٨٣٤[١] .

وعند عودة العثمانيين إلى بلاد الشام فى سنة ١٨٤٠ عملوا على تنظيم قوات الأمن التى أصبحت تتكون من قوات الضبطية والباش بوزق وكانت الأولى تتكون من الفرسان والمشاة وأسند إليها مهمة حراسة بوابات المدينة والمحافظة على النظام فى داخلها وفى المناطق المحيطة بها كما أوكل إليها أيضاً سجن ومعاقبة مرتكبى الجنايات ونقل الرسائل بين الدوائر الحكومية . وقد وجد فى القدس مأمور للأمور الضبطية للإشراف على هذه القوات، أما بخصوص قوات (الباش بوزق) فكان العمل الأساسى لها هو جمع الضرائب من الريف وحراسة البيوت وقوافل الحج ثم المشاركة مع القوات العسكرية فى القضاء على حركات العصيان خارج المدينة[٢] .

وقد سمح لحاكم القدس باستخدام عدد من الباشبوزق وصل في بعض الأحيان إلى ٦٠٠ جندى كان يصرف لكل منهم راتباً شهرياً يصل إلى ٧٥ قرش فى الشهر بالإضافة إلى ما يحصلون عليه عند قيامهم بمهمات إضافية كحراسة الأجانب ، ولكن يبدو أن هذه القوات لم تؤدى مهمتها على الوجه الأكمل حيث أحدثت تذمراً بين الأهالى وأخذت تقوم بأعمال السلب والنهب ولعل ذلك يعود إلى سوء اختيار هذه الفئة حيث كان يتم اختيارها من بين الأقليات المحلية ومن العصاة والمتمردين[٣] .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أصدرت الدولة العثمانية مجموعة من النظم والقوانين عالجت فى جانب منها جهاز الأمن فى الولايات والألوية والأقضية وأول هذه النظم هو نظام الولايات الصادر فى سنة ١٨٦٤ والذى نص على أن قوات الأمن تكون تحت إمرة قوات الوالى وخولته حق نقلها من مكان إلى آخر ضمن حدود ولايته وعينت الدولة قائداً لقوات الأمن برتبة (سيرالاى) وجعلت إرتباطه بالوالى وفى داخل اللواء وضعت قوات الأمن تحت إمرة المتصرف الذى خول هو أيضاً مهمة توزيع ونقل قوات الأمن من قضاء إلى آخر ضمن حدود لوائه وكان يتولى قيادة قوات الأمن أكبر

(١) عارف العارف : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(٢) محكمة القدس : سجل ٣٢٩ ، ص ٢٠ .

(٣) إحسان النمر : تاريخ جبل نابلس والبلقاء . ج٣ ص ٤٩ ، نابلس سنة ١٩٧٥ .

الضباط فى اللواء ويكون إرتباطه بالمتصرف ارتباطا كبيرا أما فى القضاء فقد اعتبر القائمقام مسئولاً عن قوات الأمن غير أن استخدامه لهذه القوات كان يسبقه إذن من متصرف اللواء .

وفى عام ١٢٨٤ هـ - ١٨٦٧ م أصدرت الدولة العثمانية تعليمات بشأن (مأمورية التفتيش الضابطة) وقد صنفتهم إلى أربعة أصناف حسب مؤهلاتهم وخبراتهم والتى بموجبها كانت تصرف رواتبهم ، كما أشارت هذه التعليمات إلى الصفات التى يجب توافرها فى المأمور وهى صحة البنية والصدق فى القول والفعل وأن يكون من أصحاب السمعة الحسنة وألا يكون محكوماً عليه فى جناية ولا يقل عمره عن عشرين عاماً ولا يزيد عن الخمسين أما بخصوص وظائف مأمورى التفتيش فقد انحصرت فى الإشراف على أبناء السبيل وتنفيذ الأوامر التى تصدر من قبل الحكومة ومراقبة البيع والشراء والأسعار وإجراء التحقيقات اللازمة فى أى تقصير يظهر من أى مصلحة وبتفويض من الحكومة ثم التفتيش على جوازات السفر ومراكز المرور .

وفى سنة ١٢٨٦ هـ - ١٨٩٦ م صدر نظام (إدارة الضابطة) والتى بموجبه قسمت العسكر الضابطة فى الولاية إلى خيالة ومشاة يؤلفان معاً آلياً واحداً ويقسم كل آلاى إلى طوابير والطابور إلى بلوكات والبلوك إلى طواقم وقد خص كل لواء طابوراً واحداً يوزع على الأقضية ويرأس الطابور ضابط يعرف بلقب (طابور أغاسى) ومقره فى رئاسة اللواء أما رئيس البلوك (بلوك أغاسى) فيكون مقره[1] فى مركز القضاء كما حدد النظام أيضاً مرتبات ضباط العساكر الضابطة كذلك مرتبات الأفراد ومخصصاتهم العينية وأسلحتهم وملبوساتهم .

ومن ناحية مدة الخدمة فقد حددها النظام الجديد بسنتين كاملتين لا يجوز للفرد تركها إلا فى حالة عزل الدولة له أو الحكم عليه بالحبس أكثر من ثلاثة أشهر أو الحبس ثلاث مرات خلال السنة بدواعى التقصير والإهمال أو إرتكاب الأعمال المنافية لصفه الضباطة أو المرض الشديد الذى يؤدى إلى عدم قدرة الفرد على القيام بمأموريته[2] . وفى نفس القانون السابق صدرت تعليمات جديدة بشأن وظائف الضابطة السلطانية وقد انيط بهم المحافظة على الأمن والنظام ومطاردة اللصوص وقطاع الطرق وحراسة السجون وإطفاء الحرائق

(١) مجلة الدستور ، مجلد رقم (١) ، ص ٣٨٣ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٢) مجلة الدستور ، مجلد رقم ٢ ، ص ٦٤٧ ، ٦٥٣ .

وإحضار الهاربين من القرعة العسكرية ومعاونة المسئولين عن التفتيش على تذاكر المرور وجوازات السفر[١] .

وفى سنة ١٢٤٧ هـ - ١٨٧٠ صدرت تعليمات أخرى تتعلق بوظائف العساكر الضابطة فقد حددت هذه التعليمات مهام الضابط فى القيام بالتفتيش اليومى على أسلحة وملابس الضباط دون التسبب فى إزعاج الأهالى وطالبت بمعاقبة المخالفين بالسجن لمدة أقصاها أسبوع كما اشترطت على الضباط تنفيذ جميع الأوامر التى تصدر إليهم من الضباط الأعلى مرتبة منهم[٢] .

على أنه ينبغى أن نشير إلى العيوب التى اكتنفت الجهاز العسكرى وجهاز الأمن والتى كانت سبباً فى عجز الدولة عن إقرار الأمن والنظام فى ربوع هذه المنطقة ومن هذه العيوب :

أولاً : قلة عدد أفراد جهاز الأمن فى لواء القدس والإعتماد فى كثير من الأحيان على القوات العسكرية فى مواجهة الاضطرابات التى كثيراً ما كانت تحدث خارج مدينة القدس[٣] ، أما قوات الأمن فى داخل المدينة فكانت لا تزيد عن ٦٠ جندياً أخذ هذا العدد فى التناقص حتى وصل فى عام ١٨٧٦ إلى ٢٣ جندياً فقط[٤] .

ثانياً : تأخر الدولة العثمانية فى دفع مرتبات الجند وتشير الوثائق إلى أنه فى إحدى الفترات ظل الجند ثمانية عشر شهراً دون أن تدفع لهم أية مرتبات وكان ذلك سبباً فى قيامهم بأعمال السلب والنهب والتعدى على محاصيل الفلاحين .

ثالثاً : معارضة السكان لنظام التجنيد الإجبارى ورفض العصبيات المحلية والقبائل البدوية الخضوع لسلطة الحكومة المركزية التى عجزت عن تطبيق نظام التجنيد بشكل كامل[٥] .

---

(١) المصدر السابق ، مجلد رقم ١ ص ٦٦٠ ، ٦٦٩ .

(٢) المصدر السابق ، مجلد رقم ١ ، ص ٤٠٦ .

(٣) محكمة القدس ، سجل رقم ٣٢٩ ، ص ٣٢ .

(٤) عارف العارف : المرجع السابق ، ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(٥) مجلة شئون فلسطينية ، عدد رقم ٤ سنة ١٩٧١ ، مقال د. عبد العزيز عوض متصرفية القدس فى أواخر العهد العثمانى ، ص ١٢٨-١٢٩ .

مصادر البحث

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

وثائق محكمة القدس الشرعية بدار الوثائق بالقاهرة (إعداد السجلات المختلفة) .

ثانياً: المراجع العربية:

١ - إتحاد الجامعات العربية : القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى ج١ ، ١٩٨٣ .

٢ - إحسان النمر : تاريخ جبل نابلس والبلقاء : أربعة أجزاء ، نابلس ، ١٩٧٥ .

٣ - أحمد طربين : لبنان منذ عهد المتصرفية فى بداية الإنتداب ١٨٦١-١٩٢٠ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤ - أسد رستم :

أ - الأصول العربية لتاريخ سوريا فى عهد محمد على باشا ، خمسة أجزاء فى أربع مجلدات (١٩٣٠-١٩٣٤) .

ب - المحفوظات الملكية المصرية ، بيان بوثائق الشام ، أربعة مجلدات (بيروت ١٩٤٠-١٩٤٣) .

٥ - الجمعية الملكية للدراسات التاريخية : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا (١٨٤٠-١٩٤٨) ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٦ - إلياس طنوس الحويك : تاريخ نابليون الأول ، الجزء الثانى ، (مصر) ، بدون تاريخ طباعة .

٧ - جب وبون : ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المجتمع الإسلامى الغربى، جزءان ، (دار المعارف) ، مصر ، ١٩٧١ .

٨ - الدكتور حسين مؤنس : الشرق الإسلامى فى العصر الحديث ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

٩ - حيدر أحمد الشهاب :

أ - تاريخ أحمد باشا الجزار ، نشر وتحقيق انطونيوس شبلى وإغناطيوس عبده خليفة، (١٩٥٥) .

ب - لبنان فى عهد الأمراء الشهابين ، (٣ أقسام) ، تعليق وتقديم أسد رستم وفؤاد إفرام البستانى ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٣ .

١٠- خليل طوطح وبولس شحادة : تاريخ القدس ودليلها ، (القدس ، ١٩٣٠) .

١١- سليمان أبو عز الدين : إبراهيم باشا فى سوريا . المطبعة العلمية ، بيروت ، ١٩٢٠ .

١٢- سليمان موسى : غربيون فى بلاد العرب ، عمان ، ١٩٦٩ .

١٣- عارف العارف : المفصل فى تاريخ القدس ، مطبعة المعارف ، (القدس ، ١٩٦١) .

١٤- عبد الرحمن الجبرتى : تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، (٣ أجزاء) ، الطبعة الثانية ، (دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٨) .

١٥- عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، الطبعة الثالثة الصادرة ، ١٩٥١ .

١٦- د. عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، جزءان ، مطبعة جامعة القاهرة ، (القاهرة ١٩٨٠) .

١٧- عبد العزيز عوض : الإدارة العثمانية فى ولاية سوريا ، ١٨٦٤-١٩١٤ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩ .

١٨- د. عبد العزيز نوار : وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠ ، بيروت ، ١٩٧٤ .

١٩- عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت ، ١٥١٦-١٧٩٨ ، (دمشق ، ١٩٦٧) .

٢٠- عبد الوهاب الكيالى : تاريخ فلسطين الحديث ، الطبعة الثانية ، بيروت ، (١٩٧٣).

٢١- عمر الصالح البرغوش وخليل طوطح : تاريخ فلسطين وما جاوره من البلدان ، القدس ، ١٩٢٣ .

٢٢- عمر طوسون : صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على ، (الجيش المصرى البرى والبحرى) ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

٢٣- فردريك ، ج ، بيك : (ترجمة بها الدين طوفان) تاريخ شرق الأردن وقبائله ، مطبعة الأيتام الإسلامية ، القدس ، ١٩٣٥ .

٢٤- كارل بروكلمان : (تعريب نبيه أمين فارس ومنير البعلبكى) : تاريخ الشعوب الإسلامية ، الطبعة الثامنة - بيروت ، ١٩٧٩ .

٢٥- محمد كرد على : خطط الشام ٦ أجزاء فى ثلاث مجلدات بيروت ١٩٧٠ ، ١٩٧١ .

٢٦- محمد يونس الحسينى : التطور الإجتماعى والاقتصادى فى فلسطين العربية ١٩٤٦ .

٢٧ - محمود العابدى :

أ - قدسنا ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

ب - من تاريخنا ، مجموعة مقالات ، مطابع الشركة الصناعية ، عمان ، ١٩٥٩ .

٢٨- محمود كامل المحامى : الدولة العربية الكبرى ، (الطبعة الثانية) ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ .

٢٩- مصطفى الدباغ : بلادنا فلسطين ، ١٠ أجزاء ، بيروت ، ١٩٧٦ .

٣٠- ميخائيل مشاقه : مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ، مصر ، ١٩٠٨ .

٣١- نادر العطار : تاريخ سوريا فى العصور الحديثة ، الجزء الأول ، دمشق ، بدون تاريخ .

٣٢- نقولا زيادة : أبعاد التاريخ اللبنانى الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٣٣- وجيه أبو ذكرى : القدس عربية عبر القرون ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٣٤- يوسف الحكيم : سوريا والعهد العثمانى ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٣٥- يوسف الدبس : تاريخ سوريا ، ثمانية مجلدات، المطبعة العمومية، بيروت ١٩٥٥ .

ثالثا: الدوريات :

١ - مجلة المشرق ، عدد ٣٠ سنة ١٩٣٢ .

٢ - مجلة المقتطف ، مجلد ١٠١ ، سنة ١٩٤٢ .

٣ - مجلة شئون فلسطينية ، عدد ٥٤ سنة ١٩٧١ ، وعدد رقم ٤ سنة ١٩٧١ .

٤ - مجلة الدستور ، مجلد رقم ١ ، ٢ ، سنة ١٩٤٥ .

رابعا: المراجع الاجنبية

Baedeker, Karl : Palesline and Syria, New Yourk, 1912.

Bartlett, W.H. : Jerusalem revisted, London, 1955.

Gratiotte, A : The land system in palestiue, history and structur, London 1952.

Hopwood, D. : The Russian Presence in Syria and Palestine (1843 - 1914) oxford 1969.

M. Moaz : Ottoman reform syria and Palestine, London, 1968 .